السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1511

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Challenges facing the digitization of public finances in developing countries, with particular reference to Iraq

التحديات التي تواجهه رقمنه المالية العامة في الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق

ا.م. د. عصام عبد الخضر سعود
Essam Abdel-Khader Saud
d_r_assm18@uomustansiriyah.edu.iq

ا.م .د. علي مهدي عباس البيرماني
Ali Mahdi Abbas
dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

Abstract

Financial digitization is a modern concept that emerged and developed after the Fourth Industrial Revolution, also known as the Digital Revolution. This revolution resulted in the widespread use of digital technology in the financial sector. The research problem addressed is the extent to which Iraq has adopted financial digitization systems and their application in public finance, as well as Iraq's global ranking in digital transformation. The research aims to determine Iraq's progress in digital transformation, the capacity of its digital systems to absorb modern technology in the financial sector, and the economic benefits offered by digital systems in public finance. The research concluded with several findings, most notably that Iraq ranked low in the development of digital government and was among the countries classified as (D), which includes the lowest-ranked countries in financial digitization. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the government's serious efforts to develop digital infrastructure and provide a sufficient framework to support digital transformation.

Keywords: Digitization, Public Finance, Taxes, Experiences, Challenges.

المستخلص

تعد الرقمنة المالية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت وتطورت بعد الثورة الصناعية الرابعة المعروفة بالثورة الرقمية التي نتج عنها استخدام واسع للتكنلوجيا الرقمية في المجال المالي، وان المشكلة التي استند عليها البحث، هي مامدى تبني العراق لأنظمة الرقمنة المالية ونطاق استخدامها في مجال المالية العامة وما هو ترتيب العراق على مستوى العالم في مجال التحول الرقمي، ويهدف البحث الى تحديد مستوى تقدم العراق في مجال التحول الرقمي وقدرت انظمته الرقمية على استيعاب التكنلوجيا الحديثة في المجال المالي ومعرفة المكاسب الاقتصادية التي يوفرها النظام الرقمي في مجال المالية العامة، وتوصل البحث الى مجموعة نتائج اهمها حصول العراق على مراتب متأخرة في مجال تطور الحكومة الرقمية وكان من ضمن الدول ذات التصنيف (D) الذي يضم

الدول الأدنى في مجال الرقمنة المالية ، وخلص الى مجموعة توصيات اهمها سعي الحكومة الجاد لتطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الاطار الكافي لدعم التحول الرقمي.

الكلمات الرئيسية: رقمنه، المالية العامة، الضرائب، تجارب، تحديات.

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات كبيرة في إدارة المالية العامة على مستوى العالم، حيث أصبح التحول الرقمي أداة رئيسية لتحسين كفاءة العمليات المالية وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية. يعتمد هذا التحول على استخدام نظم المعلومات والتقنيات الرقمية في جمع البيانات المالية ومتابعة الإيرادات والنفقات، وإعداد الموازنات العامة، ومراقبة تنفيذها بشكل آني ودقيق. في العراق، تبرز أهمية الرقمنة في المالية العامة نظرًا للتحديات الكبيرة التي تواجه الدولة في إدارة الموارد المالية، بما في ذلك مشكلات الفساد، وغياب الشفافية، والاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية. وقد بدأت الحكومة العراقية خطوات ملموسة نحو التحول الرقمي من خلال مشاريع مثل حساب الخزانة الموحد، والمنصات الرقمية لتحصيل الإيرادات العامة، بهدف تحسين الأداء المالي العام وزيادة فعالية الإنفاق الحكومي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع رقمنة المالية العامة في العراق، وتحديد أهم أهدافها، والفرص التي توفرها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تنفيذها. كما يسعى إلى تقديم توصيات لتعزيز الفاعلية الرقمية في الإدارة المالية العامة بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

فرضيات البحث :ان رقمنة المالية العامة في العراق تعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية وتحسن الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية.

اسئلة البحث: يحاول البحث الاجابة عن الاسئلة التالية

1- ما هي أهمية رقمنة المالية العامة في العراق؟

2- ما هي التحديات التي تواجه رقمنة المالية العامة في العراق؟

3. كيف يمكن تحسين كفاءة إدارة المالية العامة من خلال رقمنة المالية العامة؟

المحور الاول: مفهوم رقمنه المالية العامة

شهد العالم تحولات رقمية غير مسبوقة أثرت بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة، وأسهمت في تحقيق مكاسب ملحوظة في مجالي الإنتاجية والتنافسية. هذه التحولات لعبت دورًا بارزًا في إعادة تشكيل طرق عمل العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما أنها انعكست أيضاً على آليات عمل السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسة المالية. وفي ظل هذه التغيرات الرقمية، اتجهت العديد من الحكومات نحو رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وتوجيه الإنفاق. ونتيجة لذلك، تمكنت تلك الحكومات من تحقيق وفورات مالية كبيرة تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف السياسة المالية. يمكن تعريف الرقمنة بشكل عام بانها (الحسين، 2025 ، صفحة 247)(عمليه تطوير البرامج القائمة عن طريق استخدام التقنيات والاساليب الإلكترونية الحديثة لغرض السرعة وسهوله الوصول الى المعلومات ومعالجتها وكذلك لتحقيق كفاءه وزياده الطاقة الإنتاجية وخفض التكلفة وزياده الجودة وخلق الميزة التنافسية). اما فيما يخص التحول الرقمي فقد تم تعريفه بكونه عمليه شامله تتبنى من خلالها الشركات التقنيات الرقمية وتدمجها لتحسين الاداء وتوليد مصادر جديده للقيمة والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة ومع ذلك لا يقتصر التحول الرقمي على التبني التكنولوجي البسيط بل يستلزم التحول الرقمي اعاده تكوين اساسيه لنماذج الاعمال والعمليات

التنظيمية فضلا عن تحول ثقافي كبير وهذا يتطلب نهجا منهجيا يجمع بين الابتكار التكنولوجي والتحول التنظيمي واشراك اصحاب المصلحة ويجب على الشركات اعاده التفكير في عملياتها الداخلية وسلاسل القيمة للتكيف مع الاقتصاد الرقمي الذي يتميز بعدم اليقين ودورات التغيير السريعة (1*Raghad J.Abbas، 2025، صفحة 116). وقد اختلف الباحثون في مصطلح رقمنه المالية العامة، من ناحيته كفعل ،ومن ناحيه ممارسته كسلوك ،بحيث عرفها القاموس الموسع للمعلومات والتوثيق على ((انها عمليه الكترونيه لإنتاج رموز الكترونيه او رقميه سواء من خلال وثيقه او اي شيء ملموس او من خلال اشارات الكترونيه تناظريه)) كما تعرف بانها عمليه نقل وتحويل البيانات من شكلها العادي الى الرقمي للمعالجة بواسطه الحاسوب الالي ويمكن استخلاص ان المفاهيم السابقة تتشارك في ان عمليه الرقمنه هي تحويل المعلومات المتاحة في الشكل الورقي الى الشكل الالكتروني بحيث يصبح النص التقليدي نصا الكترونيا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسوب الالي (يحياوي، 2022، صفحة 457)،وهناك من اكد ان الرقمنة المالية هي تحويل خزين المعلومات الى صيغ رقمية (Sanjeev Gupta, 2017, p. 1)، وبشكل عام فأن رقمنة المالية العامة هي عملية تحويل الأنظمة والعمليات المالية الحكومية إلى رقمية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات، مما يزيد من الكفاءة ويقلل الفساد،و تشمل هذه الرقمنة استخدام أنظمة التحصيل والدفع الإلكتروني، ونظم إدارة المعلومات المالية، وأنظمة إدارة الديون، بالإضافة إلى ميكنة عمليات الشراء الحكومي.

المحور الثاني: متطلبات الرقمنه المالية: تتمثل احتياجات او متطلبات الرقمنه فيما يلي (يحياوي، 2022، صفحة 459)

1. المتطلبات المالية: تعد الموارد المالية من النقاط الحساسة في عمر اي مشروع وبالأخص مشروعات التحول الرقمي ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر الى نوعيه الاهداف المسطرة والمرجو الوصول اليها وتحقيقها بحيث تتطلب عمليه الرقمنه الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله وهذا ما يستوجب توفير ميزانيه كافيه لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانه الأجهزة والآلات ومختلف المشكلات المحتملة.

2- **المتطلبات المادية:** تتمثل المتطلبات المادية لمشروع الرقمنه فيما يلي:

- الحواسيب تعد هذه الأخيرة من اهم الادوات الفعالة بمشروع الرقمنه كما انه لابد من تخصيص حواسيب وحيازتها للاستخدام في مجال الرقمنه ومن السمات الواجب توفرها بالحواسيب الذاكرة الحيه نوعيه القرص الصلب قدره التخزين والعرض الخ.
- الماسحات الضوئية هي عباره عن جهاز يقوم بتحويل البيانات المتوفرة في مصادر المعلومات المصورة المطبوعة الى اخره الى اشارات رقميه قابله للمعالجة والتخزين في ذاكره الحاسوب.
- اجهزه التصوير الفوتوغرافي الرقمية وهي اله الكترونيه تستخدم في التقاط الصور الفوتوغرافية وتخزينها بشكل الكتروني بدلا من استخدام الافلام مثل الآلات مثل الات التصوير التقليدية.
- تقنيات التعرف الضوئي على الحروف تقوم بالتعرف على محتويات النص حرف بحرف وكلمه بكلمه ومن ثم تحويله الى ملف نص يتضمن على بيانات ومعلومات مرمزه.

3- **المتطلبات البشرية:** يعد العنصر البشري من العناصر الهامه في قيام اي مشروع ذلك انه لابد من وجود العنصر البشري مهما كانت درجه تقنيه وحداثه المشروع الرقمي.

4- **المتطلبات التشريعية:** يجب على المؤسسة التي تتبنى عمليه الرقمنه الاخذ بنظر الاعتبار

حقوق الملكية الفكرية اي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق المؤلفين في الاستخدام الالي بالمشروع والنشر على شبكات داخليه او النشر.على شبكه الانترنت وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الى الضياع في مجال الاستنساخ غير المشروع لأوعيه المعلومات.

المحور الثالث :المكاسب الاقتصادية من الرقمنة المالية

–على صعيد الايرادات العامة -:يساعد الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق جمع الضرائب والتغلب على التهرب الضريبي ، حيث أصبح بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع و الخدمات وتحصيل الضرائب على هذه المعاملات بشكل فوري والكتروني.

–على صعيد النفقات العامة: يساعد رقمنة الانفاق العام على انشاء قواعد بيانات اكثر دقة للمؤهلين على الحصول على الدعم الحكومي وتوجيه التحويلات النقدية لهم من خلال قنوات يسهل الوصول اليها مثل الهاتف المحمول باستخدام البصمة البيومترية (signature Biomatrix)، بالتالي تمكين الحكومة من الوصول الى قاعدة واسعة من المستفيدين بكلفة اقل. من ناحية اخرى ساعدت ادوات رقمنة المالية العامة على بناء قواعد بيانات آنية ومفصلة وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هما:

1- زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة حيث يوفر الى وزارة المالية احصائيات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية فيها الايصالات الضريبية ومدفوعات الاجور واصدار الديون والى ذلك.

2- استخدام هذه القواعد المعلوماتية أداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال سهولة تقييم الاثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي السياسات الكلية على المتغيرات المتضمنة في جانبي الايرادات والنفقات.

المحور الرابع : متطلبات رقمنه المالية العامة

(بوسمينه، 2023، صفحة 675)و (الجبوري، 2025، الصفحات 225-245)ويمكن ادراجها بالتالي

1- نظم الدفع الالكترونية: يتم من خلالها تحويل الاموال بين الوحدات الاقتصادية بشكل الكتروني, أي تحويل الاموال من طرف الى اخر, كذلك وسيلة فعالة في عملية دفع الضرائب من قبل المكلفين الى الحكومة

2- نظم التحصيل الالكترونية: يتم من خلالها حصول الحكومة على الايرادات الضريبية وغيرها من الايرادات العامة من الوحدات الاقتصادية بشكل الكتروني.

3-نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية: نظام يشمل كافة وظائف ادارة المالية العامة الذي يمكن الحكومة من تخطيط الموازنة وتنفيذها ومراقبتها.

4-نظام ادارة الدين العام والتحليل المالي: نظام الكتروني يسمح للحكومة بتعزيز قدراتها وتسهيل عملية ادارة دينها العام حيث يراقب الالتزامات مثل الديون التي تضمنها الحكومة وعمليات الاقتراض.

5- انظمة الشراء الالكتروني: يتم من خلالها اجراء جميع عمليات الشراء من خلال شبكة الانترنت لتحسين الكفاءة والشفافية والحد من عمليات التحايل والفساد والاحتيال الضريبي.

المحور الخامس : بعض التجارب في مجال رقمنه المالية العامة

حرصه الحكومات في الدول العربية في اطار خططها الوطنية للتحول الرقمي الى السعي للتحول نحو رقمنه المالية العامة حيث حققت العديد من الدول العربية نتائج ملموسه في هذا المجال (مبرود، 2022، الصفحات 552-559)، ففي الامارات تبنت وزارة المالية الإماراتية مجموعه من

البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات ايرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصه مسبقه الدفع للارتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في اطار منظومه الدرهم الالكتروني التي دخلت حيز الاستغلال في سنه 2011،وتتميز منظومه الدرهم الالكتروني بتكامله مع الشبكات ووسائل الدفع العالية بمنصات نظم مهأا لذلك يستخدم الدرهم الالكتروني في الوقت الحالي لسداد مقابل اكثر من 5000 خدمه حكومية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص ومنذ اطلاق الجيل الثاني لمنظومه بطاقات الدرهم الالكتروني تم تقديم نحو 100 مليون خدمه الكترونيه بقيمه اجماليه تقدر ب 21.66 مليار درهم حتى نهاية عام 2015. وفي السعودية تم تطوير منصة سداد للدفع الالكتروني لخدمه الافراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بني تحتيه تتسم بالكفاءة والامان حيث يتم الدفع الالكتروني لضرائب القيمة المضافة من خلال هذه المنصة (مبرود، 2022، الصفحات 552-559). وفي السودان (محمد، صفحة 559) حيث السياسة الماليه للدولة ترتكز على الايرادات الضريبية بنسبه 83% من اجمالي الضرائب اذ يشكل زياده اعداد الدافعين للضرائب من اهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في السودان، في هذا الاطار تشير بيانات وزاره المالية والتخطيط الاقتصادي من عدد المسجلين لديها يعتبر عددا محدودا بالمقارنة مع عدد السكان الذي يقدر ب 41 مليون نسمة، وفي اطار سعي وزاره المالية والتخطيط الاقتصادي لرقمنه عمليه المالية العامة تم تطبيق نظام التحصيل الالكتروني منذ سنه 2015 باستخدام نظام اورنج 15 الالكتروني كما تم اطلاق خدمه علينا التي تعد اول خدمه للفوتره والسداد والتحصيل الالكتروني حيث تعمل هذه الخدمة على ربط انظمه المؤسسات المالية والقطاع الخاص والتجار بأنظمة الربط الالكتروني مع امكانيه تسديد رسوم المؤسسات عبر البنوك والمصارف الاليه ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الالكتروني (مبرود، 2022). في مصر تمت عمليه التطبيق الكامل للتحول الرقمي للتحصيل الضريبي في دوله مصر.في ضوء الرؤية الاستراتيجية 2030 التي تم الاعلان عنها في اطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2016 الى 2019، فقد قامت مصلحه الضرائب المصرية خلال سنه 2019 برقمنة إجراءاتها الضريبية بما يشمل التحصيل الضريبي من خلال تنفيذ عمليه الاتمتة بشكل تجريبي وذلك بداية من مشروع الفوتره الإلكترونية اذ تعد مصر من البلدان الاولى على المستوى العربي التي قامت بتطبيق منظومه الفوترة الإلكترونية وهي عباره عن نظام مركزي يمكن مصلحه الضرائب من متابعه جميع التعاملات التجارية التي تتم بين الشركات، من خلال تبادل بيانات كافه الفواتير لحظيا بصيغه رقميه دون الاعتماد على المعاملات الورقية فعندما يتم الحديث عن رقمنه التحصيل الضريبي يتم ذكر الفوتره الإلكترونية اذ هي اساس هذا التحول الرقمي، وتشمل الخدمات الإلكترونية المقدمة لدافعي الضرائب في مصر جملة خدمات منها الاقرارات الضريبية الإلكترونية و الاستعلام الالكتروني عن وضع الملفات الضريبي و الدفع الالكتروني للضرائب المستحقة، وهذه الخدمات المقدمة الكترونيا تسمح لدافعي الضرائب اختصار الوقت والجهد وكذلك التعامل عن بعد مع الإدارة الإلكترونية مما ينتج عنه سهوله الاجراءات ونقص النزاعات التي تكون عاده ناتجه عن التعامل التقليدي مع المدراء الذي يتسم بالبيروقراطية والتعسف من طرق الاعوان (الدين، 2023، الصفحات 48-60). وتعد الاردن من اوائل البلدان العربية التي قامت بتبني سياسه التحول الرقمي في مجال الضرائب حيث كانت سنه 2005 سنه الانطلاق الفعلي نحو تكنولوجيا الاتصالات والتي اسفرت بنتائج جيده حيث اطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات اول برنامج للحكومة الإلكترونية مطلع عام 2005 يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية في المملكة الأردنية ويهدف هذا البرنامج لتقديم

خدمات عالية الجودة تسمح باختصار الوقت والجهد على المكلف بحيث يستطيع المكلف الحصول على الخدمة بشكل الكتروني وايا كان موقعه سواء محلي او خارج نطاق دوله الاردن حيث ان هذه الخدمة متوفرة على مدار 24 ساعه وبأيام العطل وخلال الاعياد، وكان الهدف هو تقريب المكلف من الإدارة واتاحه مختلف الخدمات بشكل الكتروني يتيح للمكلف اختصار الوقت وكذلك الجهد خصوصا ان الخدمة متوفرة على مدار الوقت كما ان الخدمات الإلكترونية تتسم بالشفافية وسهوله الاجراءات مما ينقص عدد المنازعات، وقد وفر البرنامج خدمه الدفع الالكتروني للأرصدة المستحقة دون الحاجه الى قيام المكلف بمراجعه الدائرة او البنك المختص وهذا ما يسمى بالتحول الرقمي للتحصيل الضريبي الذي يهدف الى ضمان تدفق الايرادات وكذلك تحقيق مختلف الاهداف الاقتصادية المشار اليها سابقا، خصوصا اهم هدف تسعى اليه مختلف الدول وهو ضمان الايرادات وتحقيق تحصيل ضريبه ممتاز باعتبار الايرادات اهم مورد تعتمد عليه الدول خصوصا تلك الدول الغير النفطية (الدين، 2023، الصفحات 48-60).

وبشكل عام في مجال نطاق تطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية فيمكن قول ان الدول العربية تواجه صعوبات في فرض الضرائب سواء مباشره او غير المباشرة على انشطه الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي (اسماعيل، 2021، صفحة 22)،فعلى الصعيد الدولي اتجهت الدول العربية الى اتخاذ اجراءات وتدابير احاديه الجانب في محاوله لتكييف نظمها الضريبية المحلية مع النماذج التجارية الجديدة العابرة للحدود بما يمكنها من فرض ضرائب مباشره وغير مباشره وجني المتحصلات المتأتية من الأنشطة الرقمية دون الشروع في اعاده التفاوض حول المعاهدات الضريبية الثنائية او التشاور مع بلدان اخرى، وعلى صعيد الضرائب على الدخل فيبين الشكل التالي ان هناك توجه نحو التدابير الأحادية الجانب حيث اتخذ عدد من الدول حول العالم اجراءات انفراديه تمكن من تطبيق الضرائب على ارباح الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي في هذا السياق وهناك مجموعه دول سنت قوانين تمكنها من فرض الضرائب على الارباح الناشئة عن الأنشطة الموجهة عن بعد، بينما هناك دول اخرى تخطط لتنحو نحو ذات النهج خلال السنوات القادمة وبالمقابل هناك دول اخرى تفضل انتظار الوصول الى حل دولي توافقي.

جدول (1) الدول التي سنت تشريعات تمكنها من تطبيق الضرائب المباشرة على الدخول من الأنشطة القائمة على الرقمنة

2021-	2020	2019	2018	2017	2016
جمهورية التشيك(2022)**	اندونيسيا	2019 فرنسا كوستاريكا	2018 باكستان	2017	الهند
الهند وايطاليا (2022)*	الهند	اليونان	سلوفاكيا اوروغواي	هنغاريا	
ايطاليا وكينيا والمكسيك ونيجيريا وبولندا(2022)*	ايطاليا	كينيا		تايوان	
البرغواي (2021)*	كينيا	ماليزيا			
اسبانيا تونس تركيا المملكة المتحدة(2021)*	المكسيك نيجيريا	تركيا			
	بولندا				
	اسبانيا				
	تونس تركيا المملكة المتحدة 2020				

المصدر تقرير KPMG حول الضرائب على الاقتصاد الرقمي 27 اكتوبر 2020

***دول سنه القوانين وارجات التطبيق لسنوات قادمه**

****دول تخطط لسن التشريعات خلال السنوات القادمه**

ولا زالت الدول العربية (اسماعيل، 2021، صفحة 23) تواجه صعوبات في تطبيق الضرائب على الارباح التي تجنيها الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي داخل اراضيها حيث يوجد عدد من الدول العربية التي لا تطبق حاليا ضرائب على ارباح الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي غير المقيمة منها على سبيل المثال الاردن الامارات الجزائر السعودية عمان قطر والكويت ومصر.والمغرب واليمن، انظر الجدول 2، ويعود ذلك بدرجه كبيره كما اشير سابقا الى غياب المعايير والقواعد الضريبية الدولية مقرونا مع عدم قدره القواعد الضريبية الوطنية للدول العربية بوضعها الحالي على التعامل مع ارباح الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي حيث

تتطلب المعالجة الضريبية لهذه الشركات الاتجاه نحو احد خيارين الاول الذهاب باتجاه تدابير واجراءات مرحليه احاديه الجانب تمكن من السيطرة على الأنشطة الرقمية الضريبية وهذا الخيار له تحدياته ومخاطره المرتبطة بقضايا الازدواج الضريبي والتزامات المعاهدات الضريبية الثنائية علاوة على التداعيات السلبية المحتملة على القطاعات الرقمية اما الخيار الثاني فيتمثل في التريث والانتظار لحين التوصل الى توافق دولي حول قواعد ومعايير دوليه توزع الحقوق الضريبية بصوره عادله وتمكن الدول من ممارسه سيادتها الضريبية وينطوي هذا الخيار كذلك على مخاطر تتمثل في عدم التوصل الى توافق دولي او التأخر في ذلك وتداعياته المتمثلة في التضحية بإيرادات ضريبيه كما يمكن ان تحصل من خلال التدابير الاحادية الجاتب.

جدول(2)نطاق تطبيق الضرائب على الدخل في الدول العربية

الدول	مدى تطبيق الضرائب على دخل الشركات القائمة على الرقمنة	مدى تطبيق ضريبه غير مباشره على المعاملات الرقمية
الاردن الامارات الجزائر السعودية عمان قطر الكويت لبنان مصر المغرب اليمن	جميع الدول تطبق الضرائب على دخل الشركات القائمة على الرقمنة	الاردن الامارات الجزائر السعودية لبنان مصر مغرب تطبق ضريبه غير مباشره على المعاملات الرقمية
		عمان قطر الكويت اليمن لا تطبق هذه الضريبة

المصدر: صندوق النقد العربي 2020 نتائج استبيان الضرائب على المعاملات الرقمية في الدول العربية

وعلى صعيد الضرائب غير المباشرة يواجه تطبيق ضريبه القيمة المضافة على السلع والخدمات العابرة للحدود سواء المنظورة منها او غير المنظورة في الدول العربية صعوبات اقل مقارنه بالضرائب المباشرة ذلك باعتبار ان المتحمل للعبء الضريبي هو المستهلك النهائي المقيم في هذه الدول ويعود ذلك الى ان فرض ضريبه القيمة المضافة بشكل عام يقوم على اساس مبدا عينيه الضريبة الذي يهتم بالمادة الخاضعة على الضريبة، وتطبق غالبيه الدول العربية ضرائب غير مباشره على السلع والخدمات الموجهة عن بعد حيث تفرض كل من الاردن والامارات والجزائر والسعودية ولبنان ومصر_والمغرب ضرائب مثل ضريبه القيمة المضافة او ضريبه المبيعات على السلع والخدمات الموجهة عن بعد وهناك دول عربيه لا تفرض ضرائب غير مباشره على السلع والخدمات الموجهه عن بعد بسبب ان عدد منها لم تطبق بعد ضريبه القيمة المضافة مثل عمان وقطر والكويت وبالتالي لا يتوفر لديها الاطار الضريبي المناسب للتعامل مع هذه الأنشطة (اسماعيل، 2021، صفحة 23).

المحور السادس: التحديات التي تواجه رقمنه المالية العامة

اكتسب موضوع معالجه التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد اهميه كبيره في ضوء حاجه الدول العربية لحمايه قواعدها الضريبية الوطنية وتعزيز العدالة الضريبية وازاله التشوهات بما يؤدي الى تعزيز المنافسة وحمايه الاقتصادات الوطنية، وباطار السعي للتصدي من خلال التدابير احاديه الجانب انخرطت الدول العربية في مسارين احدهما يرتبط بالضرائب المباشرة والاخر بالضرائب غير المباشرة، ففي اطار الضرائب المباشرة، هناك اتجاه في عدد من الدول العربية نحو التريث لحين الوصول الى توافق دولي حول قواعد ومعايير تمكنها من ممارسه سيادتها الضريبية على الارباح التي تجنيها الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي اذ تركزت جهود غالبيه الدول العربية في التخطيط لتدابير من شانها ان تدعم الاستعداد لتطبيق ضريبه الدخل على الارباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسيات داخل اقتصاداتها حال الوصول الى توافق دوري او في حاله الذهاب باتجاه اجراءات ضريبيه انفراديه، والجدول التالي يوضح التدابير والاجراءات المتخذة او المخططة باطار تطبيق الضريبة على دخل الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية.

جدول (3)التدابير والاجراءات المتخذة او المخططة باطار تطبيق الضريبة على دخل الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية

الدولة	طبيعة التدابير والاجراءات المتخذة
الاردن	التخطيط لتعزيز لتعاون مع الشركات الدفع الالكتروني لمراقبه الحوالات المالية من والى الشركات الرقمية
الامارات	يتم دراسة المقترحات بشأن معالجه تحديات الاقتصاد الرقمي المطروحة للتوافق عليها دوليا والاثار غير المباشرة المتوقعة على الشركات الأجنبية في الدولة نتيجة تطبيقها ومدى تأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية
الجزائر	لغرض دعم استغلال المعلومات ذات الطابع الجبائي يتم النظر في وضع اطار قانوني للاستغلال الامثل للمعلومات اضافه الى وضع

	برمجيات خاصه لدعم عمليات الرقابة الجبائية
السعودية	دراسة جميع الخيارات التي يمكن تطبيقها لفرض الضريبة الدخل على الشركات الرقمية غير المقيمة في حاله تعثر المفاوضات على مستوى مجموعه العشرين وعدم التوصل الى حل توافقي في هذا الصدد ومن ابرز هذه الخيارات واكثرها انتشارا هو ضريبه الخدمات الرقمية التي تفرض على الايرادات بما يساوي هامش ربح معين ومعدل ضريبي محدد وايضا اجراء العديد من الاصلاحات في الإدارة الضريبية اهمها بناء الكفاءات بتقديم دورات وتدريبات مكثفه للعاملين في الإدارة الضريبية والتخطيط لأنشاء اكاديمي في المملكة لتقديم العديد من الدورات التقنية في اكثر المواضيع تعقيدا في الضرائب
قطر	مع مراعاه احكام الاتفاقات الضريبية تخضع الاتاوات والفوائد والعملات ومقابل الخدمات المنجزة كليا او جزئيا في الدولة والمدفوعة لغير المقيمين مقابل انشطه غير متعلقة بمنشاة دائمه في الدولة لاستقطاع نهائي من المنبع بنسبه 5% من المبلغ الاجمالي لها
مصر	اجراء تعديل على قانون الضريبة على الدخل يشمل الضريبة على المعاملات الرقمية وتطوير الإدارة الضريبية من خلال وضع هيكل اداري جديد
المغرب	هناك اهتمام بالمتابعة والمشاركة في ايجاد حلول دوليه للتحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنه من جهه اخرى هناك سعي الى دراسة تجارب الدول في هذا الاطار والاستفادة منها في تطوير الممارسات الداخلية
اليمن	التخطيط لمراجعه بعض النصوص في التشريع الضريبي وحصر الشركات الرقمية وتدريب وتأهيل الموارد البشرية وتوفير التقنيات الحديثة بما يتوافق مع التعاملات الإلكترونية الجديدة

المصدر: صندوق النقد العربي 2020 نتائج استبيان الضرائب على المعاملات الرقمية في الدول العربية

وكذلك تفرض كلا من الامارات والبحرين والسعودية ضريبه القيمة المضافة على الخدمات الرقمية التي تقدمها والشركات المقيمة وغير المقيمه بنسبه تبلغ حوالي 5%،وفي الجزائر يتم فرض ضريبه القيمة المضافة على الخدمات والمنتجات المادية الموجهة عن بعد بنسبه 9 او 19% حسب نوع المنتجات الرقمية، وفي لبنان يتم فرض ضريبه القيمة المضافة على العمليات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية وفقا للقوانين القائمة اسوه بالعمليات غير الإلكترونية كما يتم في هذا الصدد اعداد مشروع قانون خاص بالضريبة على التجارة الإلكترونية يتضمن الاحكام الضريبية الخاصة بالمعاملات الرقمية، وكذلك في مصر. يجري التخطيط لأجراء تعديلات على قانون ضريبه القيمة المضافة بما يمكن من الزام غير المقيمين الذين يقومون بمعاملات التجارة الإلكترونية والضريبة، بينما في المغرب يتم فرض ضريبه القيمة المضافة على المعاملات الرقميه بنسبه تبلغ 20% (اسماعيل، 2021، صفحة 29). واخيرا يوضح الجدول 4 نسبه الايرادات الضريبية المتحصلة الكترونيا الى اجمالي الايرادات الضريبية للمده 2015 الى 2020 (الفران، 2021، صفحة 30).

جدول 4 نسبه الايرادات الضريبية المتحصلة الكترونيا الى اجمالي الايرادات الضريبية للمده 2015 الى 2020 %

الدولة		السعودية	الاردن	المغرب	الامارات	مصر
ضريبة الدخل	2015	100				15
	2016	100				16
	2017	100	11	57		17
	2018	100	63	60		17
	2019	100	59	66		36
	2020	100	56	69		17
ضريبة الشركات	2015	100				
	2016	100				
	2017	100				
	2018	100	8	92		
	2019	100	66	88		
	2020	100	59	90		
الرسوم الكمركية	2015	100				14
	2016	100				14
	2017	100				16
	2018	100				15
	2019	100				33
	2020	100				15
ضريبة المبيعات	2015					
	2016		24			
	2017		60			
	2018		58			
	2019		55			
	2020					
ضريبة القيمة المضافة	2015	لم تطبق				
	2016	لم تطبق				
	2017	لم تطبق		94		

	2018	100		94	100	
	2019	100		93	100	
	2020	100		96	100	

المصدر صندوق النقد العربي 2021 استبانة دراسة رقمنه التحصيل الضريبي في الدول العربية

من الجدول اعلى يتضح انه على مستوى نسبه الايرادات الضريبية المحصلة رقميا الى اجمالي الايرادات الضريبية يلاحظ ان هذا المؤشر سجل نسبه 100% بالنسبة لكافه الضرائب التي يتم تحصيلها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك ضرائب بالدخل والشركات والقيمة المضافة والرسوم الجمركية، كذلك تبلغ النسبة في الامارات 100% بالنسبة لضريبتي القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وتأتي في المرتبة التاليه المغرب بنسبه بالنسبة للايرادات الضريبية الرقمية لتشكل نحو 97% من اجمالي ايرادات ضريبه الشركات و 96% من اجمالي حصيلة ضريبه المبيعات فيما تنخفض نسبه ايرادات ضريبه الدخل المحصلة رقميا الى ما يمثل نحو 70% من اجمالي حصيلة هذه الضريبة، تأتي الاردن في المرتبة اللاحقة بنسب للإيرادات الضريبية المحصلة رقميا تتراوح ما بين 55 الى 57% فيما تنخفض نسبه الايرادات الضريبية في مصر لتشكل 17% من اجمالي حصوله ضريبه الدخل ونحو 16% من اجباري حصيلة الرسوم الجمركية.

المحور السابع: تجربة العراق في مجال رقمنة المالية العامة

في عالم يتزايد فيه الاعتماد على التعاملات المالية الرقمية، اتخذ العراق خطوة مفصلية عن طريق إقرار التعديل الخاص بتعليمات المدفوعات الالكترونية رقم 2 لعام 2024، تمثل هذه الضوابط أكثر من مجرد تقدم تنظيمي، إنها تعني إعادة توجيه البنية التحتية المالية للعراق لتتوافق مع المعايير العالمية، وتهدف هذه الخطوة إلى تقليل الاعتماد المفرط على النقد وتعزيز الشمول المالي والشفافية الاقتصادية، مما يشير إلى مستقبل من المرونة والابتكار في القطاع المالي العراقي. وقد حدد البنك المركزي العراقي اتجاهاً واضحاً اذ أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً أساسياً من مستقبل العراق الاقتصادي، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، والدعم التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق، يعد هذا الاجراء محفزاً لضمان أن تكون المعاملات الرقمية متاحة ليس فقط للمراكز التجارية الحضرية ولكن أيضاً عبر مختلف القطاعات، مما يعمل على رأب الفجوة بين المشهدين الماليين في القطاع العام والخاص. سيفتح انتقال العراق إلى المدفوعات الرقمية مجموعة من الفوائد الاقتصادية، بما في ذلك تبسيط التبادل النقدي، وزيادة وضوح البيانات، وتحسين الأمان المالي. وبحسب تصريح رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني بلغ المبلغ المحصل من الدفع الرقمي (7.6 تريليون دينار عراقي) في تشرين الأول ٢٠٢٤، بعد أن كان (2.6 تريليون دينار عراقي) في كانون الاول ٢٠٢٣." (زهيري، 2024) وفي الوقت الحالي، يواجه الاقتصاد العراقي المعتمد على النقد تحديات كبيرة في تتبع الأموال والشفافية، و بدوره فأن تعليمات المدفوعات الالكترونية الجديدة هي خطوة باتجاه تحسين الامتثال، ويحفز الشركات على تبني أدوات مثل أنظمة نقاط البيع ، والمحافظ الإلكترونية، وبوابات الدفع عبر الإنترنت. ومع تبني البلد لهذا المسار، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الحكومة في تطوير إطار قانوني يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وأفضل الممارسات المالية الدولية. يمتلك العراق الآن بنية تحتية متقدمة قادرة على استيعاب أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المالية، وسيتم قريباً إلى البنوك الرقمية، حيث ستقود الهواتف الذكية مختلف العمليات المصرفية، وسيسهل هذا التحول الوصول المالي للخدمات للمواطنين، ويقلل من فرص الفساد والاحتيال، ويوفر بيانات حيوية على المستوى الوطني بشأن طبيعة المعاملات، ومحتواها، والإشراف، والامتثال الذي تحقق من خلال هذا النظام الشامل ". ويمتد إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ما هو اعمق من الدعم الفني ليشمل شراكة

استراتيجية تهدف إلى تعزيز النظام المالي الرقمي في العراق، من خلال العمل عن كثب مع البنك المركزي العراقي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة الفنية اللازمة لصياغة الضوابط التي تُمكن التحول إلى اقتصاد رقمي مع الحفاظ على الشمولية والاستدامة. تسلط هذه الشراكة الضوء على أن الاستراتيجيات التعاونية والمستقبلية يمكن أن تقود إلى تغيير هيكلي دائم في الأسواق الناشئة. ان الانتقال نحو المدفوعات الرقمية يتطلب تحولًا ثقافياً في عادات المواطنين في العراق، حيث ان المعاملات النقدية هي قاعدة التعامل المالي الاساسية لفترة طويلة. أظهرت التحولات المماثلة في دول مثل الهند أن هذا التغيير ليس تقنياً فقط؛ بل يتطلب تحولًا في سلوك الجمهور وثقتهم. ستعتمد رحلة العراق نحو تبني خدمات الدفع الالكتروني على رؤية واضحة من قادته وجهود متماسكة من المنظمين والشركات والمستهلكين على حد سواء (زهيري، 2024). يمثل تعديل الضوابط خطوة اساسية في رحلة العراق نحو بناء اقتصاد شامل مالياً وشفاف ومرن، مع قيادة البنك المركزي، والمشورة الفنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتمتع العراق بموقع جيد لإنشاء اقتصاد رقمي قوي، سيتطلب الطريق إلى الأمام التزاماً جماعيًا من جميع أصحاب المصلحة لدفع التحول الرقمي في المجال المالي والتغلب على التحديات. إذا تبنى العراق هذه الفرصة بالكامل، فقد يصبح أنموذجاً للدمج بين السياسات الوطنية المدروسة والتعاون الدولي للتسريع من دخول البلد إلى العصر الرقمي، مما يفتح إمكانيات واسعة لسنوات قادمة. وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء اهتمام الحكومة بعملية التحول الرقمي الشامل الذي بات يشكل ضرورة في العراق، وقد تبنت الخطة التنموية الخمسية هذه العملية، مشيراً إلى إمكانية الاستفادة من الواقع الشبابي للمجتمع العراقي للانطلاق نحو التنفيذ السريع لهذا التحول، كما شدد سيادته على أهمية التخطيط المدروس في هذا المجال؛ وذلك لأهميته في تحقيق التنمية. ونظرت اللجنة العليا للتحول الرقمي في عدد من الملفات المطروحة، وأقرت التقرير الفني الخاص بالتوجهات الاستراتيجية لتوفير متطلبات التحول الرقمي، التي تتضمن المنهجية والمبادئ العامة لانطلاق هذه العملية، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول المشابهة لوضع العراق، وكذلك الرؤية المطلوب اعتمادها لتحقيق هذا التحول، على أن تكون الخدمات المقدمة للمواطن الفكرة الأولى لانطلاق عملية التحول الرقمي من حيث الخدمة والأمن السيبراني. كما أقرت اللجنة خطوات التحول الرقمي في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكذلك ناقشت الخطوات اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي في دائرة تسجيل الشركات بوزارة التجارة ووافقت اللجنة على استمرار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بهدف تحسين المؤشرات المعنية بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وأقرت قيام هيأة الإعلام والاتصالات والبنك المركزي العراقي بالتفاوض مع الشركات الدولية الرقمية.

ثامنا: أين وصل العراق في رقمنة المالية العامة ـ أهم المبادرات والإنجازات

في السنوات الأخيرة، بدأ العراق بتفعيل أنظمة دفع رقمية: أقرّ(CBI)تنظيمات لدفع رقمي، ضمن استراتيجية أوسع نحو الاقتصاد الرقمي ولا بد من التنويه بأن العراق يحتل "مركزًا متقدمًا" في العالم العربي من حيث عدد بطاقات الدفع الصادرة — ما يعكس انتشار أدوات المعاملات الرقمية بين المواطنين. وبشكل عام يمكن ادراج اهم التحديات التي تواجه العراق في مجال رقمنة المالية العامة:

1- بنية تحتية تقنية غير مكتملة في بعض الجهات: ليس كل الوزارات أو الدوائر تمتلك نظم حديثة أو كوادر مؤهّلة لإدارة أنظمة رقمية .

2- الحاجة لتطوير مهارات الكوادر الحكومية: الاستخدام الأمثل لتقنيات المعلومات والتواصل (ICT)ويتطلب تدريبًا وتأهيلًا، في دراسة حول الحكومة الإلكترونية في العراق تشير إلى أن نسب المسؤولين الذين لديهم خبرة ICT منخفضة .

3- مقاومة التغيير أو بطء التنفيذ: في أنظمة ما زالت تعتمد على الورق أو على ممارسات تقليدية التحول الرقمي يحتاج إرادة سياسية، تشريعات ملائمة، وتغيير ثقافي في المؤسسات.

4- التحديات الأمنية: مع الرقمنة تتزايد المخاطر السيبرانية، مما يستدعي أن يكون هناك تأمين قوي، خصوصًا للبيانات المالية الحساسة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات

1- رقمنة المالية العامة اجراء ضروري لزيادة الشفافية والكفاءة في إدارة الأموال الحكومية، اذ تتيح جمع بيانات آنية لتحسين التخطيط المالي، وتعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية، وترشيد النفقات عبر توجيهها للمستحقين بدقة، ومكافحة الفساد، ودعم صنع القرارات الاقتصادية المستنيرة، وتسهيل وصول الخدمات للمواطنين، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ومرونة الاقتصاد

2- ان رقمنة المالية العامة تعد خيارا ضروريا وحتميا للعراق نظرا لما يحققه من مكاسب اقتصاديه عديده في ظل ما يشهده العالم من التكنولوجيا، اذ ان الانتقال من الشكل التقليدي لوسائل الدفع الى الشكل الالكتروني يسهم في القضاء على الفساد والبيروقراطية وكذلك مختلف المنازعات كما يؤدي الى نشر ثقافه الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية وزياده كفاءه الأداء الضريبي..

3- ان رقمنة المالية العامة لها دور كبي رفي لتعزيز الاداء الضريبي اذ تؤدي التقنيات الرقمية على تبسيط عمليات تحصيل الضرائب وتقليل الاعضاء الإدارية وتعزيز الكفاءة وهذا امر بالغ الأهمية للحد من التهرب الضريبي وتجنبه كما يتضح من الابحاث التي تشير الى ان التكنولوجيا المعلومات يمكن ان تزيد بشكل كبير من كفاءه تحصيل الضرائب.

4- ان تخلف مستوى البنية التحتية الرقمية في العراق ادى الى جعل نسبة كبيرة من السكان والمدن خارج خدمات الرقمية المالية وبالتالي عدم استفادتهم من الخدمات المالية التي تقدم الحكومة بصوره رقميه.

ثانيا: التوصيات

1- بناء بنية تحتية رقمية موحدة: تشمل قاعدة بيانات مركزية، أنظمة دفع إلكترونية، تكامل بين المصارف، الخزينة، الدوائر الحكومية، الكمرك.(Dataarchitecture+interoperability)

2-تدريب وتأهيل الكوادر من موظفين بسيطين إلى مدراء، للتعامل مع نظم المعلومات، تحليل البيانات، نظم التقارير، المحاسبة الإلكترونية..

3- تشريعات وتنظيم قانوني ملائم: لتدعيم استخدام الدفع الإلكتروني، الفواتير الرقمية، الحسابات الموحدة، الشفافية، مكافحة الغش المالي..

4- تأمين البيانات + حماية سيبرانية: لأن التحوّل الرقمي يعرض النظام لهجمات أو محاولات اختراق؛ من المهم وجود خارطة أمنية واستراتيجية دفاع واضحة..

5-توعية المجتمع والفاعلين الاقتصاديين: لأن قبول الرقمنة (سواء من موظفين أو مواطنين أو شركات) يعتمد على معرفة مميزات النظام وآلياته.

المصادر Reference

1- Mostafa Kotb . (6 7, 2025). ما هي التحديات التي تواجه التحول الرقمي وكيفية حلها؟ تم الاسترداد من اكاديمية مهارات التخطيط الاستراتيجي: https://spskills.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A/

2- بومعد سميه وجناي محمد علاء الدين. (2023). رقمنه التحصيل الضريبي كاليه لضمان الايرادات الضريبيه دراسه تجربتي مصر والاردن. مجله البحوث في العلوم الماليه والمحاسبيه المجلد 8 العدد 2 ، 48-60.

- زينب بلخير وامال بوسمينه. (2023). حاضنات الاعمال التقنيه في الجزائر بين الواقع وتحديات التحول الرقمي. مجله طبنه للدراسات العلميه الاكاديميه المجلى سته العدد 1 ، 675.

3- طارق عبد القادر اسماعيل. (2021). الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. صمدوق النقد العربي.

4- علي زهيري. (3 12, 2024). البنك الدولي. تم الاسترداد من https://www.undp.org/ar/iraq/blog/turning-point-iraqs-leap-digital-economy

5- فاتح مبرود. (2022). رقمنه الماليه العامه في الدول العربيه تجارب بعض الدول العربيه. المجله الجزائريه للماليه العامه المجلد 12 العدد 10 ، 552-559.

6- كرار محمد حسن محمد. (بلا تاريخ). اثر المعرفه الماليه على تطبيق الشمول المالي في السودان. تم الاسترداد من https://www.scribd.com/document/583170395/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8

7- ملكة بخاري وسمير يحياوي. (2022). دراسه حاله الشباك الالكتروني لبلديه البويره. مجله دراسات اقتصاديه المجلى 16 العدد 3 ، 457.

8- هادي حمد هادي وفارس عبد الزهره عبد الحسين. (2025). الرقم الا الماليه وانعكاسها في تحقيق التنميه الاقتصاديه المستدامه دراسه تحليليه في القطاع المصرفي. مجلة وارث العلمية، 247.

9- هبة عبد المنعم و صبري الفران. (2021). دراسه حول رقمنه التحصيل الضريبي في الدول العربيه. صندوق النقد العربي يونيو 2021، 30.

10- ياسين نادب السلطاني، محمد حسين الجبوري (2025). تحليل مؤشرات الرقمنه المالية في العراق للمدة 2004-2022. مجله كليه الاداره والاقتصاد للدراسات الاقتصاديه والاداريه والماليه مجلد17 عدد1 225-245.

11-Ali A.Fares Raghad J.Abbas* .(2025) .The effect of digital transformation on reducing financial failure .Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)VOL. 06, NO. (Special (2.116)

12-Sanjeev Gupta, M. K. (2017). Digital . I N T E RNAT I ONA L MON E TAR Y F UND, 1.